

تقديرها والموافق من الموانع لا يمتنع في كل منهن بالمنع بل لا بد في تحقيقة من مجامعة كل علة المناسب مانع منهن احد امرين اما الصفة وهي ما وضع لذات مبهمة باعتبار معني معين مقصود بالوضع او العلية وهي المراد بالعرفه وانما وجب ذلك لما مر من انه يعتبر في المنع ان يكون احدي العليتين اللفظية والاخرى معنوية والصفة والعلية معنويتان والسنة البوفاي كلها لفظية وافهم كلامه ان الصفة والعلية لا يجتمعان وهوكذلك وتتعين العلية مع التركيب للمعنى المختوم بغير وية كعدوى كربا ذهو المنع من الصرف بخلاف ما تخمير به وما ركب من الاعداد والظروف والاحوال ثبتي و الاضافي فيضروف والاسنادي فيحكي والافصح فيبان بعرب ثاني جزئية اعراب ما لا ينصرف ويبني الاول على الفتح مالم يكن اخره ياء فيسكن وتعين العلية مع التركيب للمعنى المختوم ومع التائيد اي بغير الالف لاستقلالها بالمنع كما مر سواء كان علما لمونث ام لمذكر رائد على ثلاثة احرف ام لا محرك الوسط ام لا واجمعا لا منقول من مذكر الي مونث ام لا لكن بشرط تختم تائيد العنوي في منع الصرف احكاما و اربعة اما زيادة على ثلاثة احرف كوينب لتتزل الثالث منزلة التاء او تحرك الوسط كسقر لتتزل الحرة منزلة

الثالث

الثالث والجمعة كل اسم يند لتتزل بها منزلة الحرة او المنقل من مذكر الي مونث ام لا كمن بشرط كزيدا مرة لانه ينقل الي مونث حصل له نقل عادل خفة اللفظ و ما عد ذلك من الثالثي كهند يجوز فيه الوجهان كما واذا سمي بالمونث المعنوي مذكر فشرطه في منع الصرف الزيادة على ثلاثة احرف ولو تقديرا فانه اسماء القبائل والبلاد والكلم وحروف الهجاء صر فيها منبها مبينان على المعنى الذي بقصده التكلم فان ارا ابا او جيا او مكا انا ولفظا او حرفا صرف ذلك واما اوقيل او بقتا او سورة او كلمة منع ذلك ومع العجة وهي كون الكلمة من غير ضاع العرب بشرط العجة في المنع عليه في اللغة العجة وان تنقل الكلمة وهي علم في العلم والاسان العرب وزيادة على الثلاثة كما براهم بخلاف الثالثي فيصرف وان كان علما في العجة كشيث ونوح بخلاف ما نقل من لسانهم وهو تكرة كلام وما كان تكرة في لسانهم ثم نقل في اول احواله علما كنيلا فيصرف ايضا لا تنفاه عليه في لغة العجم وتعرف بحجبة الاسم بامور منها اخر وجه عن ابنة العرب كما سما عيل ومنها نقل الائمة لربان اعجمي ومنها ان لا يجتمع فيه ما لا يجتمع

بشخص

سبندار